الموقف الفرنسي من نشاط الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين العالميتين

تمثل في الإجراءات الاضطهادية التي طالت مناضلي الحركة الوطنية و قمع صحافتها، و غلق مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و محاربة التعليم العربي الحر، وتنظيم احتفالات خاصة بمرور مئة سنة على احتلال فرنسا للجزائر، استعرضت من خلالها قوة الاحتلال ، و أشادت بانجازات الاستعمار الفرنسي في الجزائر،و أبرزت أيضا تصريحات رجال الكنيسة المثيرة لمشاعر المسلمين،فقد كانت هذه الاحتفالات مهينة لكرامة الجزائريين و مستفزة لمشاعرهم الدينية و هويتهم الوطنية، لذلك لم تتردد مختلف تيارات الحركة الوطنية في شجبها ،كما دفعت بشيوخ الإصلاح إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لمقاومة هذه الظروف و الدفاع على عن المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية.

و لما فشلت هذه الإجراءات في القضاء على الوعي الوطني المتصاعد بفضل نشاط الحركة الوطنية و تجذر أفكارها الاستقلالية و الإصلاحية في أوساط الجزائريين، لجأت الإدارة الإستعمارية إلى عرض مشاريع إصلاحية إغرائية على قادة الحركة الوطنية لتقويض نشاطهم السياسي الوطني، و كان من أبرز هذه المشاريع، مشروع فيوليت(نسبة لصاحب المشروع موريس فيوليت Murice Viollette(1870-1960)سياسي اشتراكي فرنسي) سنة 1931 المتضمن تحسين أحوال الجزائريين الثقافية و التعليمية و الاقتصادية، و منحهم بعض الحقوق و الواجبات و إلغاء المحاكم الخاصة، و توسيع الدائرة الانتخابية للجزائريين و إنشاء مجلس استشاري.

و إذا كانت النخبة الجزائرية قد رحبت بالمشروع،و أن الجمعية قبلته بتحفظ، فإن نجم شمال إفريقيا فقد رفضه لكونه يتنافى مع مطالبه الجوهرية ، ومن جهة أخرى رأى المستوطنون في المشروع تهديدا مباشرا لمصالحهم في الجزائر،و تمكنوا من ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية حتى قامت بإبطاله في سنة 1935

و بعد استلام حكومة الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا برئاسة ليون بلومLéon Blum (صحفي و سياسي اشتراكي فرنسي من مواليد 1872،توفي 1950) سنة 1936 أحييت المشروع، الذي أصبح يعرف بـــ: مشروع بلوم

فيوليت(موريس فيوليت الحاكم العام السابق للجزائر، و وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية)، و من أهم ما تضمنه ما يلي:

-إدماج الجزائر في فرنسا

-منح حقوق المواطنة لفئة معينة من الجزائريين(الضباط، و المتعلمين و القياد و الباشاغاوات....) دون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية، و هذه الفئة يحق لها الانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين.

-زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية و الولائية

-التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي

-إحداث إصلاحات تعليمية و زراعية لفائدة الأهالي الجزائريين

-إلغاء المحاكم الخاصة

-إعطاء الحالة المدنية لبعض مناطق الجنوب(المناطق العسكرية) في شكل بلديات مختلطة

رحبت النخبة الاندماجية بالمشروع،بينما تحفظت الجمعية على بعض بنوده،و بالمقابل رفضه النجم لتعارضه مع مطلبه الأساسي في تحقيق الاستقلال التام للجزائر،أما المستوطنين فقد رفضوه و شنوا حملة شرسة لإسقاطه لأنه يسوي بينهم و بين الأهالي الجزائريين و يمكنهم من التفوق عليهم مستقبلا .

و في ظل هذه الظروف دعت الضرورة إلى عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة هذا المشروع و إيجاد مطالب مشتركة بين مختلف تيارات الحركية الوطنية و تقديمها لحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ما عدا النجم الذي لم يشارك في هذا العمل.

انعقد المؤتمر بالعاصمة في 7جوان 1936، حضره ممثلين عن الجمعية، و المنتخبين و الشيوعيين، و تم في الأخير الاتفاق على ميثاق مطالب تمثلت أساسا في إلحاق الجزائر كليا بفرنسا مع إلغاء المؤسسات الخاصة مثل الولاية العامة و المندوبيات المالية و البلديات المختلطة،و توحيد الهيئة الناخبة وحق تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي و إلغاء القوانين الاستثنائية و المحافظة و الأحوال الشخصية للمسلمين الجزائريين والتعليم الإجباري العربية و العفو الشامل على المعتقلين السياسيين وتطبيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في مجال الشغل و الأجور و توزيع الأراضي الشاسعة غير المستغلة على الفلاحين

و شكل لهذا الغرض وفدا خاصا تألف من فرحات عباس رئيسا ن و عبد الحميد بن باديس و الدكتور سعدان، و البشير الإبراهيمي و الطيب العقبي للدفاع عن

مطالب المؤتمر سافر إلى باريس و استقبله رئيس الحكومة(ليون بلوم) يوم 23 جويلية 1936 الذي طالب من الأعضاء التريث ريثما يتم دراسة مطالبه

أمام تزايد ضغط المعمرين و غلاة الاستعمار بباريس المطالبين بإقالة حكومة الجبهة الشعبية التي سقطت في سنة 1937، ثم عادت في سنة 1938، و تكونت حكومة جديدة برئاسة دلاديبه الذي أستقبل وفد المؤتمر الإسلامي الثاني المنعقد في شهر جويلية 1937، و أعلن هذا الأخير صراحة بأن البرلمان غير مستعد لقبول مشروع بلوم فيوليت ، و هددهم باستعمال القوة في حالة حدوث أي اضطراب بالجزائر، فتبخرت بذلك أمال الوفد و النخبة الاندماجية في تحقيق حقوق المواطنة في إطار الشرعية الفرنسية